



سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان

الفصل الأول: المهنيات (الطبيبات - المعلمات - الممرضات)

نظرة للدراستات النسوية

يونيو ٢٠١٢



| عن نظر للدراسات النسوية

نظرة للدراسات النسوية مجموعة تهدف إلى تكوين حركة نسوية مصرية تؤمن بأن القضايا النسوية والنوع الاجتماعي هي قضايا مجتمعية وسياسية تؤثر في تطور المجتمعات وتحورها، وتعمل المجموعة على إدماج هذه القضايا في المجالين العام والخاص في المجتمع.

| بيانات الاتصال

٤٤ شارع طلعت حرب، وسط القاهرة، القاهرة، مصر، الدور السادس.

تليفون/فاكس: +٢٠٢٢٥٧٧٢٤٩١

info@nazra.org

www.nazra.org

**| فريق العمل**

قامت بكتابة سلسلة الأوراق التعريفية ماسة أمير، الباحثة في برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان، وقامت يارا سلام، مديرة البرنامج، بالمراجعة والتحرير، وقام مهند حسن بالمراجعة اللغوية.

| شكر: توجة نظرة للدراسات النسوية شكرا خاصا لفاطمة سراج، الباحثة بمؤسسة حرية الفكر والتعبير؛ ماهينور المصري، من مركز الدراسات الاشتراكية؛ ودكتور علاء غنام، مدير برنامج الحق في الصحة بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. ويتوجه برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان بشكر خاص لجميع النساء اللواتي أدلين بشهادتهن لكتابة هذه السلسلة، فنضالهن وشجاعتهن هو ما يلهمنا للاستمرار بعملنا هذا ويؤكد أن نضال النساء في المجال العام هو شئ يجب على الجميع الاعتراف به.

| الملكية الفكرية

الدليل منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - غير الأغراض الربحية الإصدار ٣.٠ - يونيو ٢٠١٢.

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0>



برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان

نظرة للدراسات النسوية

يونيو ٢٠١٢

www.nazra.org

سلسلة أوراق تعريفية: المدافعات عن حقوق الإنسان

| | | |
|----|-------|---|
| ٤ | | مقدمة: من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟ |
| ٦ | | الفصل الأول: المهنيات |
| ٦ | | ١. الطبيبات |
| ٩ | | ٢. الممرضات |
| ١١ | | ٣. المعلمات |

مقدمة: من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟

جميع الذين ينشطون في الدفاع عن حقوق المرأة الذين يستهدفون بسبب ما يقومون به. " ولا يعني مفهوم المدافعات عن حقوق الإنسان كونهن فئة منفصلة، لأن الانتهاكات التي يواجهنها تتشابه مع ما يواجهه زملائهن من الرجال، مع فارق كونهن نساء وبالتالي يواجهن صعوبات وتحديات متعلقة بالنوع الاجتماعي لأنهن يصطدن بالسلطة الأبوية، وعلاقات القوة التي تحكم مجتمعاتهن.^٤ ولذلك يشمل التعريف، المدافعين عن حقوق النساء من الرجال. وتعمل النساء على تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بنفس القدر مثل زملائهن من الرجال ولكن يواجهن في بعض الأحيان عنفاً أو تهديداً ذا طبيعة جنسية لكونهن نساء، وقد يواجهن اعتداءات سواء لفظية أو بدنية ذات طبيعة جنسية مثل التحرش أو الاعتداء الجنسي وقد توجه لهن الاتهامات فقط بسبب نوعهن الاجتماعي.

وهناك تاريخ طويل من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الناشطات في العمل العام في مصر، والتي تم توثيقها في تقرير "استمرار الانتهاكات: سياسة الجيش تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان"^٥ الصادر عن نظرة للدراسات النسوية. ووفقاً لهذا التقرير فإن الانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات تعكس سياسة مستمرة للدولة تم اتباعها تحت حكم نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك ولا تزال تتبع تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري). وتحدث الانتهاكات ضمن سياق عدم الاعتراف بعمل ومجهود المدافعات عن حقوق الإنسان، وعدم الاعتراف بالانتهاكات التي تحدث ضدهن كانتهاكات لحقوق الإنسان.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد، والجماعات، وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان أو الإعلان) في عام ١٩٩٨ بالتزامن مع مرور خمسين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٦١/٢٠٠٠ تم إنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمم العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ثم تم تعديل تلك الولاية لتكون ولاية مقررة خاصة معنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.^١

يقوم الإعلان بوضع تصنيف واسع لما يعنيه مصطلح المدافع أو المدافعة عن حقوق الإنسان، إلا أنه يمكن القول بأن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان هم "أولئك الذين يعملون منفردين أو بالاشتراك مع آخرين، من أجل تعزيز أو حماية حقوق الإنسان".^٢ ويقوم الإعلان في مادته الأولى بإقرار الحق لكل شخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطرق الإعلان إلى حق الأفراد في التظاهر السلمي وفي تكوين منظمات وروابط وأيضاً في الاتصال بالمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية، وجميعها تعد آليات تستخدم في الدفاع عن حقوق الإنسان. ينطبق هذا التعريف على أي شخص، إذا، بما فيهم النساء اللواتي يدافعن عن حقوق الإنسان، وإن كان الاعلان يشترط أن يقبل المدافع مبدأين لحمل صفة "المدافع" وهما مبدأ العالمية ومبدأ اللاعنف.^٣

وقد عرفت الحملة الدولية للمدافعات عن حقوق الإنسان "المدافعات عن حقوق الإنسان" بأنهن "نساء ناشطات في الدفاع عن حقوق الإنسان يُستهدفن بسبب هويتهن، فضلاً عن

بصفة مهنية، ولكن أيضا النساء اللواتي يشاركن بشكل عرضي في مبادرات أو أنشطة مرتبطة بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، وكل من نشط داخل حركات اجتماعية أو سياسية لهذا الهدف. وبهذا ستقدم هذه السلسلة نظرة شاملة عن أسباب اعتبار تلك الفئات كمدافعات عن حقوق الإنسان، إلى جانب النظر في المصاعب التي يتعرضن لها بفئاتهن المختلفة.

وقد اعتمدت هذه الأوراق على منهجية بحث مبنية على معلومات تم جمعها من مصادر متنوعة، وإن كانت عملية توثيق شهادات المدافعات عن طريق المقابلات الميدانية هي من أهم المحاور التي تم الاعتماد عليها لاستيقاق معلومات عن طبيعة التحديات التي تواجهها كل فئة. وفي حين أنه من المستحيل تحديد جميع حالات انتهاك حقوق المدافعات بصورة قاطعة، فإن النماذج المقدمة في هذه السلسلة تكفي لتوفير صورة عامة لسياسات السلطات المصرية واستجاباتهن للانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان. كما أن المدافعات اللاتي تم توثيق شهادتهن لا يعبرن، بتجاربهن، عن جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وإنما يمثلن أمثلة لقطاع واسع من النساء اللاتي ينشطن للدفاع عن حقوق الإنسان في مجالات مختلفة.

الفئات المشمولة في سلسلة الأوراق التعريفية:

تتناول الأوراق الفئات التالية للمدافعات عن حقوق الإنسان: المهنيات (طبيبات، والممرضات، والمعلمات)، والطالبات، والمرشحات الانتخابيات، والناشطات بمنظمات المجتمع المدني، والمتظاهرات، والعاملات (بقطاع الصناعة، وقطاع الزراعة).

ويتفق إدراج تلك الفئات في سلسلة الأوراق التعريفية مع التعريف العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان، حيث نجد أن تعريف "مدافع عن حقوق الإنسان"، الوارد في الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والذي يتضمن كلاً من نادى بحق من الحقوق الإنسانية للأفراد، وكل من نشط داخل حركات اجتماعية أو سياسية لهذا الهدف وكذلك الناشطين داخل منظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان. وقد ذكرت الممثلة الخاصة للأمم العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تقرير لها في عام ٢٠٠٢ أن الناشطات في النقابات العمالية جزء من فئة المدافعات عن حقوق الإنسان باعتبارهن يدافعن عن حقوق العمال، وكذا الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة، أو الناشطات في الحركات الطلابية أو الحركات السياسية التي تطالب بالحقوق والحريات كحرية التنظيم والحق في السلامة الجسدية، والدفاع عن الأجور العادلة كحقوق اقتصادية. لذلك، فإن لقب "مدافعات عن حقوق الإنسان" لا ينطبق فقط على النساء اللواتي يعملن في المجال الحقوقي

الفصل الأول: المهنيات

١. الطبييات

٢٠١١، أحيل مايكل نبيل إلى مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بمنطقة "العباسية" لتقييم قواه العقلية. ووفقا للدكتورة بسمه، كان القرار بمثابة صدمة لها لاستغلاله للمستشفى والمرضى النفسي لإرهاب النشطاء، الأمر الذي دفعها لإصدار بيان من إدارة الإعلام والتتقيف بالأمانة العامة للصحة النفسية تستنكر به إحالة مايكل نبيل ومقارنته بقرارات مشابهة اتخذت في عصر الرئيس السابق جمال عبد الناصر ضد إسماعيل المهداوي، الكاتب الماركسي والمعارض لنظام عبد الناصر، والذي تم إدخاله مستشفى العباسية لمدة ١٧ عاما، والشاعر نجيب سرور. ورأت "د. بسمه" أنه بقرارها لم تكن تدافع عن سمعة الطب النفسي فقط، ولكنها كانت تحول ضد صدور سابقة ابتزاز للنشطاء السياسيين بـ"تهمة" المرض النفسي لإرهابهم.

وبعد اصدار إدارة الإعلام والتتقيف لبيان الاستنكار، تقول د.بسمه أن الدكتور عمرو حلمي، وزير الصحة، انزعج انزعاجا شديدا لكونه رأى، أن البيان يعد هجوما واضحا على المجلس العسكري، الأمر الذي أدى لصدور قرار من محمد الشريبي، المتحدث باسم وزارة الصحة، بإحالة "د. بسمه" للتحقيق أثناء مداخلته في برنامج تليفزيوني يوم الاثنين ٢٤ أكتوبر ٢٠١١. وتقول "د. بسمه" أنه في حين أنها لم تتعرض لأي انتهاكات جسدية أو لفظية من أي مسؤول، سواء من وزارة الصحة أو القوات الأمنية، فقد كان التعسف الذي واجهته هو مسألة إحالتها المتكررة للتحقيق بسبب بيان استنكار إحالة مايكل نبيل لمستشفى العباسية. وبعد أن تم إعلان إحالتها للتحقيق إعلاميا، لم يصل "د. بسمه" أي استدعاء رسمي للتحقيق حتى يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠١١، حيث وصل لها قرار الإحالة للتحقيق موضحاً أن

لم تنحصر مشاركة الأطباء في الساحة السياسية في تنظيم مظاهرات واعتصامات مطالبة بتعديل الأجور والحوافز فقط، ولكنهم شاركوا أيضا في الدفاع عن الحق في الصحة بمختلف أشكاله. فوفقا للدكتورة بسمه عبد العزيز،^٧ الطبيية ومديرة إدارة الإعلام بالأمانة العامة للصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة، فقد أسست ومجموعة من زملائها في عام ٢٠٠٩ لجنة الدفاع عن حقوق المرضى النفسيين، اللجنة التي أسست لجائنا أخرى داخل جميع المستشفيات على نطاق الجمهورية لتعريف المرضى بحقوقهم في مستشفيات الصحة النفسية، وهي الأولى من نوعها في مصر. وتقول د.بسمه أن فكرة اللجان جاءت بعد ملاحظتها للمعاملة السيئة التي يعامل بها معظم من يعانون من الأمراض النفسية، الأمر الذي يخالف حقوق هؤلاء المرضى والتزامات الدولة، سواء وفقا للقانون المحلي أو قانون حقوق الإنسان الدولي.^٨

ويقتصر عمل اللجان التي أسستها لجنة الدفاع عن حقوق المرضى النفسيين على رفع الوعي باختلاف بين المريض النفسي والمريض الذي يعاني من إعاقات ذهنية. ومن مهمات هذه اللجان المرور على مستشفيات الصحة النفسية وتوعية المرضى بحقوقهم، مثل حقهم في الخصوصية، وفي أن يقدم العلاج في بيئة نظيفة، وفي أن يتم إعلام المريض بطبيعة مرضه إن كانت حالته العقلية تؤهله لاستيعاب ذلك، وعدم جواز إبقائه داخل منشآت الصحة النفسية بغير رغبته.

ولم يقتصر النشاط الطبي على المطالبة بحقوق المرضى فقط، ولكنه توسع، في حالة د.بسمه، للمدافعة أيضا عن المدافعين عن حقوق الإنسان مثل مايكل نبيل.^٩ ففي ٢٤ أكتوبر

آثار نفسية ناتجة عن أحداث العنف بكافة أشكالها، خاصة الناتجة لمصابي أحداث ثورة ٢٥ يناير.

وبعد الثورة، تم تنظيم اضراب جزئي ليوم واحد، ١٠ مايو؛ واضراب جزئي يوم ١٧ مايو غير محدد المدة. ولم يشمل الاضراب اقسام الطوارئ والحالات الحرجة والعاجلة. وعاد سبب الاضراب الى الضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ عدة مطالب منها رفع ميزانية الصحة من ٣ الى ١٥% من ميزانية الدولة، رفع مستويات المستشفيات الحكومية، تطهير وزارة الصحة من القيادات الفاسدة، اعادة هيكلة الاجور ووضع الاطباء في الشريحة الاولى منها، وتوفير الامن بالمستشفيات. ووفقا للجنة العليا لاضراب الاطباء، فان نسبة المشاركة تراوحت بين ٧٠% في القاهرة إلى ما يقرب من ١٠٠% في عدد من المحافظات.^{١٠}

وتتنوع مشاركة الطبيبات في المجال العام تنوعاً شديداً، الأمر الذي يظهر في تجربة "د. شيماء مسلم"،^{١١} عضوة حركة أطباء بلا حقوق منذ ٢٠١٠،^{١٢} وعضوة اللجنة العليا لإضراب الأطباء.^{١٣} وقد شاركت الدكتورة شيماء، في أواخر عام ٢٠١٠، في تأسيس مجموعة صغيرة داخل الحركة تهدف لتوعية الأطباء في مختلف المستشفيات بماهية الجمعية العمومية للأطباء، وضرورة مشاركتهم الفاعلة بها، والعمل على جمع توقيعات الأطباء على عدد من المطالب، منها رفع ميزانية الصحة وتنفيذ كادر خاص للأطباء. ووفقا للـ "د. شيماء"، عانى الأطباء من حالات متعددة من التعسف الإداري خلال حكم الرئيس السابق "حسني مبارك"، وتتشهد بواقعة ضد خمسة أطباء في محافظة أسيوط حولوا للتحقيق لعدم تواجدهم في ورديات عملهم. على الرغم من أن غيابهم كان تقصيرا يجب محاسبتهم عليه، إلا أن الذي تعرض له الأطباء كان إهانة مخالفة للقانون، حيث تم

عليها أن تمثل أمام لجنة التحقيق في نفس اليوم، الأمر غير المتعارف عليه، وفقا لـ "د. بسمة"، حيث أن المثل أمام لجنة التحقيق يكون عادة بعد استلام قرار الاستدعاء بـ ٣-٤ أيام. وعندما احتجت على موعد مثولها أمام لجنة التحقيق، وصل "د. بسمة" استدعاءان في نفس اليوم، وبهذا، على حد قولها، تكون الطبيبة الوحيدة في تاريخ وزارة الصحة الذي صدر بحقها ثلاثة قرارات استدعاء في أقل من ٢٤ ساعة.

تقول "د. بسمة" أنها رفضت المثول أمام لجنة التحقيق، مطالبة بعرض قضيتها أمام النيابة الإدارية، وبالفعل لم تنفذ قرار إحالتها للتحقيق. وقد تجاهلتها وزارة الصحة تماماً ولم تصدر أي إجراء ضدها لمدة أسبوعين إلى أن ظهر المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة يعلن تراجع الوزارة عن التحقيق معها نظراً لصدور "قرارها الثاني". وقد تفاجأت "د. بسمة" باتصال عدد من الصحفيين لها يسألونها عن ماهية هذا القرار الثاني، وإذا ما كانت تراجعته وقدمت اعتذارا لوزارة الصحة، الأمر الذي استكرتته تماماً لأنها لم تصدر أي بيان. وكانت هذه وسيلة أخرى من الوزارة للضغط على "د. بسمة"، حيث ظهر القرار للإعلام وكأنها قد تقدمت باعتذار عما بدر منها لوزارة الصحة، الأمر الذي لم يحدث. ونقول "د. بسمة" أن الأمر بدا لها أيضا وكأن الوزارة استغلت سفرها خارج القاهرة لتصدر هذا التصريح، الأمر الذي من الممكن أن يبدو على أنها اعتذرت للوزارة ثم آثرت الابتعاد عن عيون الإعلام. وبعدما علمت بالتصريح السالف ذكره، أصدرت بياناً آخر تعلن فيه أنها لم ولن تعتذر عن موقفها من "مايكل نبيل" وأنها مصرة على مثولها ووزارة الصحة أمام النيابة الإدارية. وبعد هذه الخطوة، لم يتم اتخاذ أي إجراء ضدها من قبل وزارة الصحة.

لم يتوقف نشاط د. بسمة عند الدفاع عن حقوق المرضى النفسيين وعن مايكل نبيل، ولكنها أنشأت أيضا جمعية نوافذ التي تهدف لتوفير الدعم النفسي المتخصص لكل من يعانون من

أي سبب مقنع لهدمه، خاصة إذا كان السبب هو إنشاء المعارض ومراكز التسوق التي تهدف لخدمة رجال الأعمال، ضاربة بعرض الحائط مصالح المرضى وذويهم والعاملين بالمستشفى. وقررت "د. شيماء" أن تتحرك للدفاع عن المرضى والمستشفى فبدأت، مع مجموعة من الأطباء، في جمع توقيعات العاملين بالمستشفى وأهالي المرضى على عريضة تستنكر هدم ونقل المستشفى، كما ساهمت في تنظيم وقفة أمام المستشفى تم دعوة جميع وسائل الإعلام إليها أملين في توصيل المشكلة للرأي العام. وبالفعل نجحت مجهودات الأطباء والطبيبات، حيث صرح وزير الصحة، آنذاك، الدكتور حاتم الجبلي، بأن الرئيس السابق حسني مبارك "قال كلمته"^{١٥}.

ولم يقتصر نشاط الطبيبات على الدفاع عن حقوقهن وحقوق مرضاهن فقط، بل بالدفاع عن حقوق العاملين بالمستشفى أيضاً، مثل حق العاملات بالمستشفى بتوفير حضانة للأطفال. فوفقاً للمادة ٧٣ من قانون الطفل رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨، "على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية اطفال العاملات". وتقول "د. شيماء" أن هذا القانون لم ينفذ في مستشفى العباسية، حيث توجد دار حضانة من الناحية الفعلية ولكنها كانت بحاجة لإصلاحات كثيرة، الأمر الذي أهملته إدارة المستشفى حتى تم إغلاق الحضانة كلياً لاستحالة استعمالها، الأمر الذي يسبب مشاكل كثيرة للعاملات بالمستشفى. وقررت د. شيماء أن تأخذ خطوات فعالة للمساهمة في توفير حضانة مناسبة للعاملات بالمستشفى، فبدأت بالبحث عن مكان مناسب نظراً لأن الحضانة القديمة كانت ستتكلف مبالغ كبيرة لإعادتها لحالتها الأصلية. وبالفعل استطاعت أن تعثر على قسم تاهيلي غير مستخدم بالمستشفى وبدأت بحملة تبرعات من العاملين بالمستشفى لافتتاح الحضانة. وكانت استجابة العاملين بالمستشفى كبيرة ونجحت مبادرتها بالفعل في افتتاح حضانة جديدة بدأت باستقبال أطفال العاملات بالمستشفى في ١٩ فبراير

إجبارهم على القدوم إلى مبنى وزارة الصحة والجلوس على سلم جانبي لمدة ثماني ساعات مع عدم السماح لهم بالخروج لشراء طعام أو شراب خلال هذه الفترة. وقد علم أحد الأطباء بمعاتنتهم بالمصادفة البحتة، وقررت د. شيماء، بالاشتراك مع عدة أطباء آخرين، بتوصيل ما يتعرض له الأطباء للاعلام، الأمر الذي دفع نقابة الأطباء للتحرك للدفاع عن الأطباء الخمسة.

لم يقتصر نشاط الطبيبات على تنظيم وقفات واعتصامات للمطالبة بحقوق الأطباء المادية فقط. فكما اتضح من تجربة "د. بسمة عبد العزيز"، امتدت مشاركتهم في المجال العام للدفاع أيضاً عن حقوق المرضى. ينطبق هذا أيضاً على تجربة "د. شيماء" التي كان لها دور مميز في معارضة القرار المفاجئ لوزير الصحة السابق الدكتور حاتم الجبلي بنقل مستشفى العباسية خارج القاهرة في ديسمبر ٢٠١٠^{١٤} تقول "د. شيماء" أن قرار نقل المستشفى صدمها، نظراً لأن المستشفى يعالج ما يقارب ٨٠ ألف مريض سنوياً ويعد مركزاً تدريبياً مهماً، مضيفة أن القرار كان يساهم في تثبيت وصمة المرض النفسي، حيث استشعرت أن القرار يعامل المرضى النفسيين على أنهم عار يجب إخفائه في مكان بعيد عن القاهرة، القرار الذي لن يؤثر فقط على العاملين بالمستشفى، فقط، ولكن على نظرة المجتمع للمرضى النفسيين أيضاً. تقول "د. شيماء" أن أهم الأسباب التي حركتها لمناهضة القرار كان علمها بالحالة المادية للكثير من أهالي المرضى. فنظراً لأن الكثير منهم يقطن أماكن تبعد كثيراً عن المستشفى، لا يستطيعون تحمل تكاليف المواصلات ليتمكنوا من زيارة أقاربهم أو أبناءهم المرضى، فكيف ستكون حالتهم، لو علموا أن المستشفى ومعها أبناءهم ستبعد عنهم لمئات الكيلومترات؟ كانت "د. شيماء" متأكدة أن معظم المرضى سينقطعون تماماً عن ذويهم وعن العالم الخارجي إذا تم تنفيذ هذا القرار، الأمر الذي سيؤثر سلباً على حالتهم النفسية. بالإضافة إلى كل الأسباب السابقة، فإنه مبنى أثري، حيث تم إنشاؤه في ١٨٨٣، ولا يوجد

ان انقطعت لمدة ثلاثة أيام متتالية، وهو الأمر الكارثي بالنسبة للمستشفى. ومع إيقانها بأن الإدارة لن تستجيب لمطالبهم، قررت "د. شيماء" أن تحرر محضر اثبات حالة وأقنعت عددا من زملائها بالانضمام لها كما نظمت اعتصام للضغط على الإدارة للاستجابة للأطباء. وتكللت جهود "د. شيماء" بالنجاح، حيث تم إصلاح توصيلات المياه في خلال أسبوع. وعلى الرغم من أن إصلاح توصيلات المياه يعد انتصارا، إلا أن إهمال الإدارة لطلبات الأطباء أكد لهم أنه يجب تغيير هذه الإدارة. وبالفعل قدمت النقابة المستقلة طلبا للأمين العام لتغيير إدارة المستشفى، وهو الطلب الذي تمت الاستجابة له بعد شهر. ووفقا للـ "د. شيماء"، فإن من أكثر العوامل التي ساعدت في تغيير إدارة المستشفى كان محضر إثبات الحالة الذي حررته ضد الإدارة، حيث أنه شوه صورة الإدارة أمام وزير الصحة والأمين العام.

٢٠١١. وبالعودة إلى الدفاع عن حقوق الأطباء، تقول "د. شيماء" أنها كانت من ضمن مجموعة من الأطباء قدموا مشروع كادر خاص بالأطباء إلى الجمعية العمومية للأطباء ويعملون مع الجمعية لتبني الأخيرة للمشروع، وتقديمه للمناقشة في مجلس الشعب.

ونشطت د. شيماء أيضا في النقابة المستقلة للعاملين بمستشفى العباسية، التي كانت من مؤسسيها، نظرا لانفصالهم التام عن اللجنة النقابية التابعة لاتحاد العمال والتي كانت تتميز بعدم كفاءتها، وفقا للدكتورة شيماء. وعلى الرغم من أن النقابة المستقلة لم تكن قد اشتهرت بعد، إلا أنها استطاعت أن تطيح بإدارة "العهد البائد" من المستشفى، أي الإدارة المعينة في عصر الرئيس السابق حسني مبارك. وقد بدأت حرب النقابة المستقلة ضد إدارة المستشفى بعد أن رفضت الإدارة الاستجابة لمطلب الأطباء بالمسارعة بإصلاح توصيلات المياه بعد

٢. الممرضات

والخاص. فتنقاضي ممرضات القطاع العام من ٧ إلى ٢٠ جنية حوافز، مرة كل شهرين، و ١.٥ جنيها عن كل نوبة عمل صباحية (٨ص:٨م). أما في نوبات عمل السهر (٨م:٨ص) تحصل الممرضات على جنيهن. كما يصرف ما يعرف بـ "الإعانة الاجتماعية للمرض" في حالة إصابة الممرضة بمرض مزمن، وقيمه ٢٧٠٠ جنية يتم صرفها على ثلاث سنوات بمعدل ٣٠٠ جنية كل ٤ شهور. ومن الجدير بالذكر أن أمراض السرطان، والإيدز، والفشل الكلوي لا يدخلون ضمن نطاق "الأمراض المزمنة". ولعل تصريح "د. حمدي السيد" رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب سابقا، عن أوضاع الممرضات يغنيننا عن الاسهاب في الحديث عن أجورهن، حيث قال "أن راتب الممرضة لا يصل إلى نصف ما يحصل عليه منادى السيارات مقابل ركن سيارة واحدة في بعض الأحيان".^{١٧}

ترجع أسباب نشاط المدافعات عن حقوق الإنسان من الممرضات إلى عدم عدالة نظام الأجور الذي يخضعن له وظروف عملهن المجهدة. فرغم أن أوراق الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية للتمريض تنص على وجوب قضاء الخريجات عامين من الخدمة الإجبارية بعد التخرج، وهو ما يساعد على مواجهة نقص الممرضات بأقل أجر ممكن، حيث لا تتعدى الأجور في تلك الفترة ١١٠ جنيها شهريا. وبعد انقضاء هذه الفترة، لا تزيد الأجور عن ١٨٠ جنية شهريا. أما في مستشفيات القطاع الخاص، فتتراوح الأجور ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ جنيها في مقابل عدد ساعات عمل أطول ووجوب وجود خبرة سابقة. كما أن الغالبية العظمى من الممرضات العاملات في المستشفيات الخاصة يعملن بعقود محددة المدة، أو بدون عقود على الإطلاق في ظروف أشبه بالعمالة المؤقتة.^{١٦} أما بخصوص الأجور المتغيرة (الحوافز والبدلات)، فهناك تفاوت كبير بين مستشفيات القطاع العام

ممرضة من المشاركات في الإضراب للتفاوض مع "كوثر محمود"، وكيل أول النقابة العامة للتمريض ومديرة التمريض بوزارة الصحة، بشأن صرف الحوافز. وتقول سارة أنها تفاجأت برد الاستاذة كوثر محمود التي أكدت لها أنه ليس لها أي حقوق، وهددتها بالاعتقال لأنها المحرصة الرئيسية وراء الإضراب الذي يضر بالمستشفى، على حد قولها. وتقول سارة أنه مع إحساسها بعدم وجود جدوى من الحوار، اتجهت لأعلى مبنى الوزارة وهددت بالانتحار لجذب الانتباه الإعلامي لحقوق الممرضات المسكوت عليها. وتضيف سارة أن أطباء المستشفى منعوا محاولتها، وإن كان تهديدها نجح بالفعل في جذب انتباه وزير الصحة آنذاك، حاتم الجبلي، الذي طلب منها، في ٢٤ يونيو ٢٠١١، أن تقدم قائمة بطلبات الممرضات ووعده بالبت فيها، إلا أنه لم يحدث أي تقدم يذكر إلى الآن.

واحتجاجاً على تجاهل وزير الصحة لمطالبهن، نظمت ممرضات المستشفى في ٢٦ يونيو ٢٠١١ مسيرة من المستشفى حتى مبنى المحافظة سيراً على الأقدام لمسافة تقرب من ٤ كيلو في محاولة لتوصيل مطالبهن إلى المحافظ. وفي حين أن قوات الأمن لم تتدخل في الوقفة التي نظمت في الثالث من نفس الشهر، إلا أن قوات الأمن المركزي اعترضت المسيرة لمبنى المحافظة في هذا اليوم. وتقول "سارة" أنه في حين أنها شخصياً لم تتعرض لأي اعتداءات، إلا أن العديد من الممرضات الأخريات تعرضن للضرب والسب على أيدي قوات الأمن. ولم يستطع باحثو "نظرة" الوصول لهؤلاء الممرضات، حيث أعربت سارة عن عدم رغبتهم في التحدث عن هذه التجربة الصعبة.

ولا يتوافق وضع الممرضات وأجورهن المتدنية مع حقيقة أنهن يمثلن عصب الخدمة الطبية في مصر. فوفقاً لإحصائيات وزارة الصحة لعام ٢٠٠٩، تصل أعداد الممرضات إلى ١٢٠ ألف ممرضة وتشكل خريجات مدارس التمريض (نظام ثلاث سنوات) ٩٥.٥% من القائمات بالعمل في التمريض، في حين أن نسبة الفتيات ٣% من القائمات بالعمل والمشرفات ٢.٢%. ووفقاً لـ "سارة عبد الفتاح ابراهيم"، الممرضة في مستشفى شبين الكوم التعليمي، فإن احتجاجات الممرضات بدأت منذ خمس سنوات احتجاجاً على الأجور المتدنية للغاية. فعلى سبيل المثال، تتقاضى الممرضات في مستشفى شبين الكوم التعليمي ٩٥ قرشاً مقابل وردية عمل ١٢ ساعة، ولا يتلقون أي حوافز في حين أن الممرضات اللواتي يعملن في مديرية الشؤون الصحية التابعة لوزارة الصحة يتلقون حوافز بنسبة ٢٥%، وأحياناً ٣٠%، من أجورهن الأصلية.^{١٨} وتقول سارة^{١٩} أنها شاركت في العديد من الوقفات الاحتجاجية للمطالبة برفع أجورهن لتتساوى على الأقل مع أجور الممرضات التابعات لوزارة الصحة، وكانت الإجابة من الوزارة أنهن غير تابعات لوزارة الصحة، الأمر الذي تستغربه سارة ويدفعها للتساؤل عن الجهة التي تتبع لها. وكانت الإجابة أنهن لا يتبعن وزارة الصحة لأن المستشفى هي مستشفى تعليمية تابعة للهيئة العامة للمستشفيات التعليمية، ولا تعلم سارة إلى أي وزارة تتبع هذه الهيئة.

ونظمت ممرضات المستشفى وقفة احتجاجية في ٣ يونيو ٢٠١١، وكانت إحدى مطالبهن صرف الحوافز التي قررت وزارة الصحة، والهيئة العامة للمستشفيات الجامعية بنسبة ١٥٠%. ولم يطبق هذا القرار عليهن نظراً لعدم تبعيتهم لوزارة الصحة. وقادت سارة ٦٠

٣. المعلمات

على عكس جميع المجالات التي تمت تغطيتها في سلسلة الأوراق، فإن مجال التعليم ليس له تاريخ طويل من المشاركة في المجال العام في مصر، فكانت بدايات انخراط المعلمين والمعلمات في احتجاجات حدث في أواخر عام ٢٠٠٦ احتجاجاً على تدني الأجور، وعدم تعيين المعلمين بالمدارس التي يعملون بها. ووفقاً لـ "هالة طلعت"،^{٢٠} عضوة اللجنة النقابية لاتحاد المعلمين المصريين المستقل بالحيزة، فإنه قبل الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت تحركات المعلمين محدودة، حيث لم تكن لها نجاحات تذكر سوى تغيير أحد بنود مشروع الكادر الذي يقضي بتحويل المعلمين الراسبين في امتحانات الكادر إلى مهام إدارية، حيث نجحت احتجاجات المعلمين في تقديم تعديل يسمح للمعلم الراسب بالانضمام للامتحان مرة أخرى.

تأسس اتحاد المعلمين المصريين المستقل في عام ٢٠١٠ ويضم، إلى الآن، ٥ لجان فرعية مشهورة بخمس محافظات، حيث تشغل "هالة" منصب نائب نقيب لجنة الحيزة. وتسعى اللجان الفرعية للدفاع عن حقوق المعلمين، مثل الحق في بيئة تعليمية صالحة، وفي أجور لائقة، كما تقدم اللجان الفرعية مساعدات قانونية للمعلمين متى احتاجوا. وعلى عكس نقابة المهن التعليمية، التي تم تأسيسها في عام ١٩٥٥، والتي كانت دائماً تحت سيطرة النظام الحاكم، والتي لم تجر فيها انتخابات لمدة ١١ عاماً ولم يكن لها أي دور في الدفاع عن المعلمين وتمثيل مصالحهم، جاءت فكرة اللجان النقابية لتصلح من الحال السائد قبل الثورة. فوفقاً لـ "هالة طلعت"، تمثل اللجان النقابية حلاً عملياً لمشاكل المعلمين، حيث أن الفكرة وراء إنشائها هو بناء لجان "موقعية" متواجدة بالمدارس بشكل عملي وعلى دراية كاملة بالمشاكل الخاصة التي تواجه المعلمين في محافظاتها. ونقول "هالة" أن اللجان هي تنفيذ

عملي لفكرة العمل النقابي، وتمثل خطوة مبدئية يتمكن المعلمين فيما بعد من إشهار اتحاد المعلمين بشكل قانوني كإطار تنسيقي بين هذه اللجان.

ووفقاً لـ "هالة"، فقد نجحت هذه اللجان بالفعل في حشد أكبر وقفه احتجاجيه عرفها المجال التعليمي بمصر في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ أمام مقر مجلس الوزراء، حيث شارك ما يقرب من ٣٥ ألف معلم ومعلمة من محافظات مختلفة، مطالبين بتطوير التعليم ومستوى المعلم. وتقول "هالة" أنه على الرغم من نشاطها في اللجنة الفرعية، إلا أن النظرة العامة للمرأة المعلمة أنها غير فاعلة. ففي وقفة ١٠ سبتمبر ٢٠١١، على سبيل المثال، لم يقبل المعلمون أن تقودهم معلمات في الهتاف وانحصر تعاملهم مع المعلمات في محاولة "حمايتهن". وبعيدا عن الوقفات الاحتجاجية، تقول "هالة" أن الاعتقاد بعدم فاعلية المعلمات يمتد إلى تقسيم اللجان الفرعية، حيث نادراً ما تتضمن أي لجنة وجود معلمات، فكان عليها أن "تحارب" حتى تستطيع إقناع المعلمين بأنها قادرة على أن تكون نائبة نقيب لجنة الحيزة. فمثل جميع المدافعات عن حقوق الإنسان، توجه لـ "هالة" على الدوام أسئلة من نوعية، "كيف يكون لديها الوقت للتنسيق بين عملها وبيتها وعملها الثاني في اللجنة الفرعية؟" أو "أليس كافياً أن لديها وظيفة أساسية تشغلها عن بيتها؟ لماذا تبحث عن مسؤولية أخرى؟". وكنائبة للنقيب، يستلزم على "هالة طلعت" أن تسافر إلى محافظات أخرى فنقول انها دائماً ما تواجه احتجاجات من زملائها من المعلمين الذين يرفضون ان "يأخذوها معهم"، متعللين بعدم معرفتهم بالوضع الأمني الذي من الممكن أن يستلزم عليهم حمايتها. تقول "هالة" أنها في صراع دائم لإثبات أنها أكثر أحمية منهم بالسفر، حيث كانت واحدة من الست أفراد الذين أسسوا لجنة الحيزة، وأنها تستطيع أن تحافظ على سلامتها، وأنها لا تحتاج أي حماية من أي نوع. وتقول "هالة" أنها ترى أن اعتراض المعلمين الدائم غير مفهوم، خاصة أن

السن، القيمة التي ظهرت في حالة الدفاع عن الرئيس السابق حسني مبارك لأنه "قد أبوك وجدك"، يكون من السهل تخيل التحديات التي تواجه الشباب في إقناع "كبار السن" بالمشاركة في التظاهرات. وفي حين أن أمنية لم تواجه أي انتقادات لمشاركتها في الوقفة الاحتجاجية الخاصة بالمعلمين، إلا أنها واجهت الكثير من الانتقادات لمشاركتها في الثورة.

فبسبب وجودها في ميدان التحرير، لم يكن لدى أمنية الوقت، في أحيان كثيرة، للعودة إلى بيتها قبل الذهاب إلى المدرسة. وبوصولها إلى المدرسة، كان من الواضح من مظهرها أنها لم تبدل ملابسها من فترة طويلة، الأمر الذي كان يدفع المعلمين لمسائلتها ان كان "يصح" لـ"بنت" مثلها ان تبيت خارج بيتها، متسائلين "ماذا تفعل البنات وسط الرصاص؟"

وعلى الرغم من كون قطاع المعلمين قطاع "راكدا"، وفقا لوصف "أمنية"، من حيث عدم تنظيمه، تاريخيا، لوقفات احتجاجية واعتصامات كقطاعات أخرى، إلا أن الملاحظ أن نشاطه بدأ في الازدهار بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وتتفق "إيمان حافظ" مع "أمنية" في هذا الشأن وتضيف أن معظم المشاركين في احتجاجات المعلمين لم يكن لهم أي نشاط نقابي من قبل، كما اختلفت أيضا بعد الثورة. ففي حين ان تركيز مطالب المعلمين كانت على إصلاح الاجور، تنوعت مطالبهم الآن للتركيز على اصلاح المنظومة التعليمية لصالح، ليس المعلم فقط، وإنما الطالب ايضا. وتتفق في هذا "إيمان حافظ" مع "شيماء مسلم"، الطبيبة بمستشفى العباسية، حيث تقول الاولى ان القطاع التعليمي اصبح هو الاخر مثلا مصغرا لمصر، التي أصبح الطلب الأساسي فيها هو تغيير منظومة الفساد قبل أي شيء آخر.

اللجنة معظمها من المعلمات، لانشغال المعلمين بإعطاء الدروس الخاصة وأن المعلمين الذين يحضرون لقاءات خاصة تنظمها اللجنة ليس لهم الحق في أن يحددوا ما اذا كان لنقابة اللجنة الحق في المشاركة في الفعاليات التي تنظمها، كالسفر إلى محافظات أخرى من عدمه.

وتتشابه تجربة "هالة طلعت" مع تجربة "إيمان حافظ"،^{٢١} إحدى مؤسسي اللجنة الفرعية للمعلمين بالجيزة. فوفقا لإيمان، كانت ردة الفعل الغالبة عندما حاولت حشد المعلمين من مدرستها للمشاركة في الوقفة الاحتجاجية في ١٠ سبتمبر ٢٠١١ هو استنكار مشاركتها هي شخصيا، حيث كان المعلمون يسألونها عما ستفعل إذا ما تعرضت قوات الامن للوقفة الاحتجاجية واستخدمت العنف. وعندما كانت إيمان تجيب أنها تستطيع أن تواجه قوات الأمن، فكانت التعليقات تبدأ دائما بعبارة "أصل انتي ست (امرأة)". وواجهت أمنية،^{٢٢} المعلمة في إحدى مدارس القاهرة، والتي شاركت في الوقفة الاحتجاجية في ١٠ سبتمبر ٢٠١١، تحديات مشابهة لتلك التي تعرضت لها "هالة طلعت" و"إيمان حافظ". فعلى الرغم من ان أمنية ليست عضوة في أي من اللجان الفرعية، إلا أنها حاولت أن تحشد المعلمين في المدرسة التي تعمل بها كي يشاركوا في الوقفة. وتقول "أمنية" أنه على الرغم من استطاعتها إقناع بعض المعلمين، إلا ان ردة الفعل التي كات تواجهها عادة هي عدم الاهتمام، حيث كان يقول لها الكثير من المعلمين انها "عيلة" لا تفقه شيئا، نظرا لانها تبلغ ٢٦ عاماً، مما يوضح أحد المصاعب التي تواجهها المدافعات ذوات العمر الصغير، حيث يكون صغر سنهن عاملا يؤثر على مصداقيتهن. ففي مجتمع يكرس توقيير واحترام كبار

^{١٤} أحمد لطفي، وقفة احتجاجية اعتراضا على نقل مستشفى العباسية تحت شعار (مش هنسلم مش هنبيع)، مصراوي، ديسمبر ٢٦، ٢٠١٠

http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2010/december/26/abbaseya_hospital.aspx

^{١٥} هدى رشوان، الجبلي: «اللائحة الموحدة» ترفع الحد الأقصى للعلاج المجاني بالمستشفيات، يناير ١٩، ٢٠١١، المصري اليوم، <http://www.almasryalyoum.com/node/300126/devel>

^{١٦} "وسط تصاعد كفاجهن: الممرضات بين السخرة والنظرة الدونية"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية-أولاد الأرض لحقوق الانسان-جمعية التنمية الصحية والبيئية، مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠١٠، ص. ٢٢.

^{١٧} مؤتمر صحفي "أوضاع مهنة التمريض فى مصر"، ١٩ يوليو ٢٠١٠، <http://www.anhri.net/?p=9149>

^{١٨} المرجع السابق، ص. ٢٢.

^{١٩} تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٥ مارس، ٢٠١٢.

^{٢٠} تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٠ مارس، ٢٠١٢.

^{٢١} تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١٠ مارس، ٢٠١٢.

^{٢٢} تم إجراء المقابلة، عن طريق الهاتف، في ١١ مارس، ٢٠١٢.